

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/٢٩٩٥

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب .
وعضوية القضاة السادة
د. مصطفى العساف ، ناصر التل ، حابس العبدالات ، خضر مشعل .

التمييزان :

١. مناف محمد حسن أحمد الحوراني .
٢. سامر عبدالرحمن أحمد الحوراني .
وكيلهما المحامي عدي الزبيدي .

التمييز ضده : جمال محمود محمود أبو منصور .
وكيله المحامي أحمد فؤاد خصاونة .

بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٧ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة
استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٦/٣١٧٥) تاريخ ٢٠١٦/٢/٧
المتضمن رد الاستئناف شكلاً المقدم للطعن على القرار الصادر عن محكمة بداية
حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١١/٢٤) تاريخ ٢٠١١/٤/٢١ لتقديمه بعد فوات
المدة القانونية وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف عن هذه المرحلة .

طالباً ولأسباب الواردة في لائحة الطعن قبول التمييز شكلاً ونقض القرار
التمييز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعي جمال محمود أبو منصور قد أقام بتاريخ ٢٠١١/١/٣ الدعوى رقم (٢٠١١/٢٤) لدى محكمة بداية حقوق إربيد ضد المدعى عليهما :

١. منافع محمد حسن أحمد الحوراني .
٢. سامر عبدالرحمن أحمد الحوراني .

للمطالبة بفسخ عقد ضمان ومطالبة بأجور مستحقة للأسباب الواردة في لائحة الدعوى .

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى أصدرت بتاريخ ٢٠١١/٤/٢١ قرارها المتضمن الحكم بإلزام المدعى عليهما بدفع ما استحق عليهما من أجور للمدعي والبالغة ١١٩٩٩ ديناراً و ٩٧٠ فلساً ورد المطالبة فيما زاد على ذلك وإلزام المدعى عليهما بالرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة في ٢٠١١/١/١٣ وحتى السداد التام .

لم يرتض المدعى عليهما بهذا القرار فطعنا فيه لدى محكمة استئناف إربيد وأصدرت بتاريخ ٢٠١٦/٢/٧ قرارها رقم (٢٠١٦/٣١٧٥) تدقيقاً والمتضمن رد الاستئناف شكلاً وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف عن هذه المرحلة .

لم يرتض المستأنفان بهذا القرار فطعنا فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧ .

وقبل التعرض لسببي التمييز وبالوقوف على الشكل نجد إن وكيل الطاعنين تمييزاً قد تقدم بطعنه التمييزي إلى رئيس محكمة التمييز ولم يقدمه إلى محكمة التمييز وحيث إن الطعن في الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف يقدم لمحكمة

التمييز وليس لرئيسها كما قضت بذلك المادة (١/١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية مما يجعل من هذا الطعن المقدم لرئيس محكمة التمييز مستوجب الرد شكلاً هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى ، نجد إن وكيل الطاعنين تمييزاً قد تبلغ الحكم الاستئنافي المطعون فيه بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٠ وتقدم بطعنه التمييزي بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧ إلى رئيس محكمة التمييز فيكون الطعن التمييزي مقدماً بعد فوات المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (١/١٩١) من القانون ذاته مما يستوجب رده شكلاً .

لهذا وبالبناء على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/٢٠ م

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / أش